تحرك عاجل

مخاوف بشأن الحالة الصحية لمدرس نقابي مسجون

تدهورت الحالة الصحية للمدرس النقابي إسماعيل عبدي في السجن، عقب إضرابٍ عن الطعام بدأه في 30 إبريل/نيسان 2017، احتجاجًا على تجريم النشطاء النقابيين السلميين. كما أنه يعتبر سجين رأي، يقضي حكماً لمدة ستة أعوامٍ بسجن إيفين في طهران.

بدأ مدرس الرياضيات وعضو بمجلس إدارة "نقابة المعلمين الإيرانيين بطهران"، **إسماعيل عبدي**، إضرابًا عن الطعام في 30 إبريل/نيسان 2017، عشية "اليوم العالمي للعمال" لعام 2017؛ وكان يُعرب عن احتجاجه على عدم استقلالية السلطة القضائية، والحكم على نشطاء نقابيين سلميين بالسجن، على خلفية جرائم تتعلق بالأمن الوطني. وفي رسالة مفتوحة، كتبها إسماعيل عبدي، بتاريخ 22 إبريل/نيسان 2017، سلط الضوء على تجريم السلطات الإيرانية للأنشطة السلمية الرامية إلى الدفاع عن حقوق العمال. فورَدَ في رسالته، ما يلي: "أهي جريمة أن تكون عضوًا بتنظيم نقابي، أو أن تشارك في تظاهرات سلمية؟ أهي جريمة أن تجاهر برفضك لسرقة الأموال العامة؟ ... أهي جريمة أن تجمع توقيعات على عريضة موجهة إلى السلطات، تدعوها إلى احترام القانون؟" وتشير المعلومات الواردة لمنظمة العفو الدولية إلى أن حالته الصحية بصفة عامة قد تدهورت جراء إضرابه عن الطعام. ويُعتقد أنه يعاني ألمًا بالكلى، ونوبات الدوار، وتقلبات مقلقة في ضغط دمه، كما يُزعم أنه فَقَد حوالي سبعة كيلوغرامات من وزنه. ثم نُقل، في 12 مايو/أيار 2017، إلى العيادة الطبية للسجن، حيثما أفاد طبيبٌ بالسجن بأن حالته تتطلب أن يفحصه على الفور أخصائي خارج السجن.

اعتقلت عناصر "الحرس الثوري" إسماعيل عبدي، بدايةً، في 27 يونيو/حزيران 2015، واحتُجز لمدة 40 يومًا بالحبس الانفرادي؛ ثم أُفرج عنه بكفالة في 14 مايو/أيار 2016، عقب إضرابه عن الطعام لمدة أسبوعين. وفي فبراير/شباط 2016، صدر بحقه حكمٌ بالسجن لمدة ستة أعوامٍ، بعد محاكمة جائرة أمام الفرع 15 للـ"محكمة الثورية في طهران"، الذي أدانه بـ"نشر دعاية مناهضة للنظام"، و"التجمهر والتآمر لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني". ويرجع هذا الاتهام لمجرد أنشطته النقابية السلمية، التي تضمنت

التعامل مع "الرابطة الدولية للتعليم"، والتي تُعد أكبر اتحاد للنقابات في العالم؛ كما تضمنت أيضًا تنظيم تظاهرات سلمية قام بها المعلمون أمام البرلمان الإيراني في إبريل/نيسان 2015، احتجاجًا على تدني الأجور، وميزانية التعليم الغير كافية، وسجن المعلمين النقابيين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2016، أُيّد الحكم بحقه في الاستئناف، ثم اعتُقل في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 للبدء في تنفيذ حكم السجن لمدة ستة أعوامٍ. ولا يزال طلبه بإعادة النظر في الحكم الصادر بحقه (*اعاده دادرسی*)، قيد النظر لدى الفرع 33 للـ"محكمة العليا".

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالفارسية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإيرانية إلى الإفراج عن إسماعيل عبدي فورًا ودون قيد أو شرط، حيث أنه سجين رأي، لم يُحتجز إلا بسبب أنشطته النقابية السلمية؛
- دعوة السلطات إلى العمل على نقله إلى منشأة طبية خارج السجن، حيث يتسنى له تلقي الرعاية الطبية المتخصصة، تماشيًا مع آداب مهنة الطب، بما تتضمنه من مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة الواعية؛
- دعوة السلطات إلى احترام وحماية حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها، الذي يكفله "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،" واللذان صدقت عليهما إيران.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 يونيو/حزيران 2017 إلى الجهات التالية:

رئيس السلطة القضائية
صاحب السعادة آية الله صادق لاريجاني
بواسطة مكتب العلاقات العامة رقم 4
1 تقاطع شارع عزيزي وباستور،
شارع ولي عصر،
طهران، جمهورية إيران الإسلامية

المدعي العام بطهران
عباس جعفري دولت آبادي

مكتب المدعي العام والثوري

الزاوية 15–ساحة خرداد

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

السيد حسن روحاني

الرئاسة

شارع باستور، ساحة باستور

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 171/15. لمزيد من المعلومات، انظر:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde13/5332/2016/ar/

تحرك عاجل

مخاوف بشأن الحالة الصحية لمدرس نقابي مسجون

معلومات إضافية

انتهكت المحاكمة التي انتهت بإدانة إسماعيل عبدي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛ فلم يُتاح له الاستعانة بمحاميه، طوال مرحلة التحقيق كلها، كما لم يُسمح لمحاميه الحصول على ملف المحكمة أو الاطلاع عليه، قبل المحاكمة. وفي رسالة مفتوحة في إبريل/نيسان 2016، كتبها من داخل السجن، طالب إسماعيل عبدي السلطات بإسقاط التُهم المتعلقة بالأمن الوطني التي وُجهت بحقه، وبحق غيره من النشطاء النقابيين. وذهب في القول بأن هذه التُهم استُخدمت لتجريم عمله السلمي الذي يرمي إلى تعزيز حقوق العمال والمعلمين. فيقول ما يلي: "وفقًا للأدلة التي استُخدمت لإدانتي، يمكن القول إن أي جهود للارتقاء بحياة المعلمين والعمال في إيران وسبل معيشتهم، تُعتبر أفعالاً مناهضة للأمن الوطني".

واعتُقل إسماعيل عبدي، في بادئ الأمر، في 27 يونيو/حزيران 2015، وذلك بعد أن توجه إلى "مكتب الادعاء العام" بسجن إيفين، للاستفسار بشأن حظر السفر المفروض عليه، حيث مُنع من السفر إلى أرمينيا للتقدم بطلب تأشيرة دخول إلى كندا لحضور "المؤتمر العالمي السابع لاتحاد التعليم الدولي"، في يوليو/تموز 2015. واستدعى مسؤولو الاستخبارات إسماعيل عبدي بصورة متكررة لاستجوابه، قبل اعتقاله؛ كما حذروه، أثناء جلسات الاستجواب، من التعامل مع المنظمات الدولية، مثل "الرابطة الدولية للتعليم"، وقالوا له إن مشاركته في الاجتماعات الدولية "خط أحمر". ويُعد تحذيره من التعامل مع المنظمات الدولية انتهاكًا صارخًا لالتزامات إيران، بموجب القانون الدولي، ومن ضمنه المادة 8 (أ) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، التي تكفل حق النقابات في الانضمام للمنظمات الدولية.

ومارس مسؤولو الاستخبارات ضغوطًا عليه كي يستقيل من منصبه بـ"نقابة المعلمين الإيرانيين بطهران". فعلى سبيل المثال، استدعوه مجددًا، وهددوه بتنفيذ حكمٍ بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ، كان صادرًا بحقه في 2011، على خلفية أنشطته النقابية السلمية، ثم أُوقف تنفيذه؛ ما لم يعلن في بيانٍ رسمي على فيسبوك استقالته من منصبه في "نقابة المعلمين الإيرانيين بطهران"، وإلغاء التظاهرات المقرر تنظيمها في شتى

أنحاء البلاد، والتي ساعدت "نقابة المعلمين الإيرانيين" في تنظيمها. وعلى الرغم من أن إسماعيل عبدي أصدر البيان، إلا أن "نقابة المعلمين الإيرانيين بطهران" لم تقبل استقالته. ونُظِّم الاحتجاج كما كان مُخططًا له، حيث تجمع آلاف المعلمين تجمعًا سلميًا، أمام البرلمان في طهران وأمام مكاتب وزارة التعليم في مختلف المدن.

وفي 22 يوليو/تموز 2015، حاول الآلاف من المعلمين التجمع أمام البرلمان للمطالبة بالإفراج عن إسماعيل عبدي، والاحتجاج على المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها المعلمون النقابيون؛ غير أن قوات الأمن، المرابطة حول البرلمان منذ الصباح الباكر، قامت بفض التجمع واعتقلت عشرات المعلمين المحتجين، ولكن أُفرج عنهم لاحقًا، حسبما أفاد بيان وزارة التعليم الإيرانية في 27 يوليو/تموز 2015.

وبتجريم السلطات الإيرانية للأنشطة النقابية السلمية، ومنعها لتشكيل النقابات المستقلة، فإنها تنتهك بذالك التزاماتها تجاه حقوق الإنسان، بموجب القانون الدولي، انتهاكًا فاضحًا؛ حيث يفرض "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ اللذان صدقت عليهما إيران، التزامًا على السلطات الإيرانية باحترام وحماية حقوق الأفراد في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، وكذلك حقهم في تكوين النقابات والانضمام إلى ما يختاروا منها. وتنص المادة 22 (1) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" على ما يلي: "لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين، بما في ذلك تشكيل النقابات العامة والانضمام إليها لحماية مصالحه"؛ كما تكفل المادة 8 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" "حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها".

ويحظى النقابيون أيضًا بالحماية، المشمولة بـ"إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان"؛ الذي يُلقي الضوء على ضرورة التزام الدول باحترام الحق في حماية حقوق الإنسان، والتي تتضمن حقوق النقابات، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من التعرض للمضايقة، أو الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، أو التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

الاسم: إسماعيل عبدي

النوع: ذكر معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 171/15 رقم الوثيقة: MDE 13/6260/2017 إيران
بتاريخ: 17 مايو/أيار 2017